قطاع التمريض في لبنان بين التشريعات التنظيمية لمواكبة التقدم ومواجهة تحدي هجرة الكوادر

عبير الكردي علامة
نقيبة الممرضات والممرضين في لبنان

يشهد قطاع التمريض في لبنان تطوراً ملحوظًا يواكب الحركة العالمية في مجال الرعاية الصحية، ويثبت حضوره على الصعيدين المحلي والدولي من خلال تبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات. وقد انعكس هذا التطور على مختلف جوانب المهنة، لا سيما في التعليم، الإدارة، البحث، والممارسة السريرية.

تشريعات تنظيمية لمواكبة التقدم

فرض هذا التقدم الحاصل ضرورة إرساء إطار قانوني وتنظيمي حديث، وكان من ابرز ما تجلّى به هو إصدار قانون تنظيم مهنة التمريض رقم ٢٠٢١/٢٢١، الذي استحدث فئات جديدة للمهنة هي: الممرض المتخصص، الممرض، الممرض الفني، ومساعد الممرض.

ولكن رغم صدور القانون في العام ٢٠٢١، لا تزال المراسيم التطبيقية قيد الإنجاز، حيث تبذل نقابة الممرضات والممرضين جهوداً حثيثة بالتعاون مع الجهات المعنية لإصدارها في أقرب وقت ممكن.

وتجدر الإشارة أن هذا القانون الذي حدد فئة للممرض المتخصص للتشديد أن ذلك لا يهدف فقط إلى تحسين جودة الرعاية الصحية، بل يسهم أيضًا في الارتقاء بالمؤسسات الصحية وتحويل التمريض إلى استثمار ناجح ومستدام. وهنا تبرز أهمية التزام هذه المؤسسات بدعم الكوادر التمريضية المتخصصة وتطوير قدراتها.

كما أقرّت النقابة المسودة النهائية لقانون آداب وأخلاقيات المهنة، وقد نوقش مؤخراً وأقرّ من قبل لجنة الصحة النيابية وحوّل الى باقي اللجان للمناقشة. تكمن أهمية هذا القانون في كونه يحدّد الحقوق والواجبات للعاملين في المهنة، ويحمي كل من الممرضين ومتلقي الرعاية، سيما أن الممرض هو الأكثر قربًا من المريض ومتلقي الخدمة في لحظات ضعفه الجسدي والنفسي، ما يفرض التمسّك بأعلى المعايير الأخلاقية والإنسانية.

وعلى صعيد آخر، ومجاراة للتطور التنظيمي العالمي، يستوجب إقرار وتعديل بعض القوانين والتشريعات التي تتماشى مع متطلبات المهنة في لبنان، وقد أطلقت النقابة منذ فترة ورشة في هذا الإطار مع السلطات الرسمية المعنية في المواضيع التالية:

١. إقرار دليل الكفاءات للعاملين في مهنة التمريض من أجل وضع المعايير والسياسات الصحية إنطلاقاً من التطور العلمي والتقني.
٢. السعي الى إقرار تعديل المادة ٤٧ من قانون إنشاء النقابة لتعديل قيمة الطابع النقابي على الفواتير الإستشفائية من أجل زيادة موارد صندوق التقاعد للإتاحة للممرضات والممرضين الذين خدموا المهنة سنوات طويلة الحصول على معاش تقاعدي لائق.
٣. ملاحقة إقرار قوانين خاصة بالتمريض المدرسي والتمريض المنزلي بسبب الحاجة الى تنظيم هذين القطاعين في ظل إزدياد عدد العاملين في المدارس والخدمات التمريضية المنزلية.

الهجرة: تحدٍ رئيسي رغم التطور

رغم كل التطورات، يواجه القطاع تحديات كبرى، أهمها هجرة الكوادر التمريضية الكفؤة، ما يشكل ضغطًا على العاملين في المهنة وعلى المؤسسات الصحية، وينعكس على جودة الرعاية. وقد عملت النقابة على إطلاق مبادرات تهدف إلى تحسين ظروف العمل، من بينها:

١. تحديد الحد الأدنى لأجور الممرضين وفقًا لدراسة الواقع الإقتصادي وسلّم الفئات الأربعة المعتمد في القانون ٢٢١.
٢. التأكيد على إلزام المؤسسات بإجراء تأمين صحي مكمّل للمنافع المقدمة من الصندوق الوطني للضمان للعاملين في المهنة من قبل المؤسسات التي يعملون فيها.
٣. تأمين الدعم النفسي والمعنوي.
٤. حماية العاملين من العنف وتفعيل مسارات التطوّر الوظيفي.
٥. إلتزام جميع المؤسسات بتسديد بدل مساعدات مدرسية وجامعية وفقاً للأنظمة المعمول بها.

٦. إعطاء حوافز للعاملين في أقسام الطوارئ والعناية الفائقة والأقسام المغلقة.
٧. تخفيض ساعات العمل الى ٣٥ ساعة اسبوعياً وزيادة عدد العاملين بالنسبة لعدد المرضى وفق المعايير (Ratio) ودعم إنخراط العاملين الجدد في سوق العمل ومواكبتهم (Preceptorship).
٨. تأمين فرص عمل جديدة للممرضات وللممرضين من خلال تفعيل الخدمات الصحية وتطويرها وخصوصاً في مراكز الرعاية الصحية الأولية.
٩. تعزيز دور الممرضات والممرضين العاملين في المدارس وإشراكهم في هيكلية النظام التربوي وتطوير دورهم في التوجيه والإرشاد والتوعية الصحية.
١٠. إستكمال الحوار الجدي مع شركاء النقابة، أصحاب وإدارات المؤسسات الصحية للتفاهم على تحسين شروط العمل للممرضات والممرضين من أجل دعمهم وإستبقائهم.

توصيات لتطوير تعليم التمريض:

تعاونت نقابة الممرضات والممرضين مع وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تطوير تعليم التمريض من خلال إقتراح توصيات إنبثقت عن ورش عمل عقدتها النقابة مع عمداء ومدراء الجامعات، إنطلاقا من توجهات منظمة الصحة العالمية ومجلس التمريض الدولي حول الإستثمار في التعليم والممارسة والقيادة. وقد وافق وزير التربية على طلب النقابة وقرر إنشاء لجنة وطنية مشتركة بالإستناد الى القانون رقم ٢٨٥ تضم ممثّلين عن وزارة التربية والتعليم العالي ونقابة الممرضات والممرضين وكليات العلوم التمريضية من اجل درس الإقتراحات وتفعيلها، وهي تتلخص كالتالي:

١- وضع نظام اعتماد للجودة لتقييم كليات العلوم التمريضية وإجراء تقييم دوري لكليات التمريض ومراجعة برامجها ومناهجها وفق آليات ومعايير محددة.
٢- ألإتفاق على معايير محدثة ومبنية على أسس علمية خاصة بالعلوم التمريضية عند إعطاء تصاريح فتح كليات جديدة للعلوم التمريضية.
٣- إلزام كليات التمريض بناء برامجها على الكفاءات المعتمدة على المعايير الدولية والمراسيم التطبيقية لدليل كفاءات فئات التمريض حسب قانون تنظيم مهنة التمريض ٢٢١ /٢٠٢١.
٤- إنشاء صندوق وطني لتمويل دراسات التمريض، مع الأخذ بعين الإعتبار العدالة والفوائد من الإستثمار في التمريض.
٥- تعديل المواد التعليمية في الجامعات والكليات بما يتناسب مع التطورات العلمية العالمية.

كما ناقشت النقابة أيضاً مع مديرية التعليم المهني والتقني موضوع تطوير مناهج البرامج المهنية لتتوافق أيضاً مع القانون ٢٢١ بهدف تطوير مهارات المتخرجين.

المؤتمرات والندوات وورش العمل

لم توفّر نقابة الممرضات والممرضين أي جهد أو فرصة لمناقشة مواضيع تهم مهنة التمريض من خلال مؤتمرات وندوات وورش عمل محلية أو من خلال المشاركة في المحافل الدولية من أجل إبقاء لبنان على خارطة التمريض على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار، شاركت النقيبة في إجتماعات العمل التي عُقدت في مجلس التمريض الدولي والمؤتمر ال ٣٥ الذي عقد في فنلندا على رأس وفد من النقابة. وقد تضمنت المواضيع المطروحة والمناقشات أهمية كبيرة لمهنة التمريض والعاملين فيها وخصوصاً في مجالات التنظيم والعلم والمعرفة وتطويرالخبرات والكفاءات والإستفادة من التجارب العالمية المميّزة. وقد انتخبت النقيبة السابقة د. ميرنا ضومط عضو في المجلس كممثل للبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ل ٢٠٢٥-٢٠٢٩ وهذا يشكّل إعترافاً واضحاً بدور لبنان الرائد في مجال التمريض.

التعليم المستمر الإلزامي:

فرض التطوّر العلمي المستمر مواكبة من قبل الممرضات والممرضين من خلال قانون التعليم المستمر الإلزامي رقم ٢٠١٩/١٣٦ الذي يؤمّن وسائل التثقيف المنظّم الهادف الى تحديث وتوحيد معايير الجودة وتطوير قدرات وكفاءات وامكانيات العاملين في المهنة من أجل حفظ مستوى متقدّم للعناية التمريضية في ميادين الممارسة والتثقيف والبحث والتعليم.
قامت لجنة التعليم المستمر بدور كبير في منح وحدات تعليمية للأنشطة العلمية المنظمة من قبل النقابة أو المؤسسات الإستشفائية أوالجمعيات المتخصصة أوالنشاطات والندوات المنظمة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية أو المنظمات الدولية. وقد ساهمت هذه البرامج الى حد كبير في تطوير المعرفة والمهارات والقدرات الفكرية بشكل يتلاءم مع الأعمال والمهام المطلوبة والأهداف المرجوة.

وفي إطار تحسين الجودة، حرصت النقابة على تأسيس وتنظيم الجمعيات التمريضية المتخصصة، التي تلعب دورًا مهمًا في تنسيق الجهود بين العاملين في المجالات والأقسام المعنية، ومناقشة التحديات، وتبادل الخبرات، وتطوير السياسات والإجراءات، إلى جانب ذلك تحرص النقابة على دعم البحث العلمي وتحديد المهارات والكفاءات اللازمة لتحسين جودة الرعاية.

وأخيراً، تؤكد النقابة انها تتمثل بجميع الممرضات والممرضين العاملين في المهنة وهي ستكون دائماً داعمة ومشاركة في رسم السياسات الصحية الوطنية وتحرص على رفع شأن المهنة والعاملين فيها ليكون القلب والعمود الفقري للنظام الصحي حاضراً ومواكباً للتطور وحريصاً على جودة الرعاية وسلامة المواطن والوطن.